

النظام السوري يقارع العقوبات الأميركية بترتيبات داخلية «عبثية»

حزمة عقوبات جديدة تطال مستشارة الأسد الإعلامية ومساعدته



الأسد وهاجس الإفلات من قبضة قيصر

ثانية، حيث من الممكن أن يعمد إلى فرض عقوبات شديدة الوطأة لن يكون الاقتصاد السوري المنهك قادراً على مواجهتها. وأشارت العقوبات التي أعلنتها الولايات المتحدة على شكل حزم، منذ يونيو الماضي، خيبة أمل واستياء في صفوف المناهضين للنظام، واعتبر بعضهم أن الولايات المتحدة تتعمد من خلال قانون قيصر إطالة عمر الأزمة، وليس الضغط على الأسد، مستبدلين على ذلك بالانتعاش النسبية التي شهدتها الليرة السورية مقابل الدولار في الأسابيع الأخيرة.

«مستمرين في استرداد الأموال العامة المنهوبة بالطرق القانونية وعبر المؤسسات، ولن يكون هناك أي محاباة لأي شخص يظن نفسه فوق القانون». ويقول الخبراء إن العقوبات الأميركية المعلنة حتى الآن والتي طالت شخصيات وكيانات غير مؤثرة حقيقة، على غرار إدراج نجل الرئيس حافظ الأسد (18 عاماً) ضمن القائمة السوداء والذي أثار موجة من السخرية، بدت أقرب للرسائل التحذيرية، وقد تغير الأمر مع اقتراب الانتخابات الرئاسية الأميركية التي يراهن عليها ترامب للفوز برئاسة

لتخفيف العبء الاقتصادي، وامتصاص العقوبات الأميركية، صعد النظام السوري من ضغوطه على رجال الأعمال لضخ المزيد من الأموال للدولة. ولئن يرى البعض أن هذا التصعيد يندرج في سياق الصراع الدائر بين زوجة الأسد أسماء وابن خال الرئيس ورجل الأعمال رامي مخلوف، بيد أن خبراء اقتصاد يرون أن عملية الضغط على رجال الأعمال تأتي بالأساس خشية من انهيار الوضع الاقتصادي بالكامل. وشدد الأسد في كلمته الأخيرة أمام نواب مجلس الشعب على أنهم

الأراضي، والأهم من كل ذلك هو أن معظم المزارعين اليوم باتوا تحت خط الفقر وهم لا يملكون القدرة ولا الإمكانيات لاستصلاح أراضيهم. وجرى تكليف حسين عرنوس بتشكيل الحكومة في 11 يونيو الماضي بعد إقالة رئيس الوزراء عماد خميس. وبحسب مراقبين، فإن الحكومات السورية المتعاقبة منذ 2011 وهي خمس حكومات لم تستطع إدارة البلاد بالشكل الصحيح ولم تكن حكومات أزمة أو حرب، ما نتج عنه تفشي مظاهر الفساد والهدر وسوء التصرف. وفي سياق محاولات يائسة

أعلنت الإدارة الأميركية عن حزمة جديدة من العقوبات ضد دمشق، طالت هذه المرة مستشارين للرئيس بشار الأسد وقيادات عسكرية، ولا تبدو العقوبات المعلنة حتى الآن مؤثرة اقتصادياً، إلا أن النظام السوري يستعد للأسوأ لاسيما مع اقتراب موعد الانتخابات الأميركية، حيث سيكون الرئيس دونالد ترامب في حاجة لإظهار قدر من الصرامة في بعض الملفات ومنها سوريا.

دمشق - كشفت مصادر سورية مطلعة عن تعديل منظر في حكومة حسين عرنوس، سيركز على الحقائق الاقتصادية والخدمية، فيما لن يشمل التعديل الحقائق الوزارية السيادية (الدفاع، الخارجية والداخلية).

باتي التغيير الحكومي المرتقب في ضوء إعلان الإدارة الأميركية عن حزمة عقوبات جديدة هي الثالثة في ظرف شهرين، شملت هذه المرة 3 أفراد من الحلقة الضيقة للنظام و3 قيادات عسكرية، من بينهم المستشارة الإعلامية للرئيس السوري لونا الشبل ومساعدته ياسر إبراهيم، الذي تتحدث تقارير عن أنه الواجهة الاقتصادية الجديدة لعائلة الأسد، بعد «احتراق» أسماء عدة.

وأكدت المصادر أن «الساعات أو الأيام القليلة القادمة سوف تشهد تعديلاً حكومياً يطال نصف الوزراء مع بقاء وزراء الخارجية والداخلية والدفاع في مناصبهم، ومن أبرز الوزارات التي ربما يطالها التغيير، وزارتا الزراعة والاقتصاد».

وسبق أن أبدى الرئيس السوري بشار الأسد عدم رضاه عن طريقة التعاطي الحكومي مع القطاعات الاستراتيجية كالزراعة، وقال الأسد في كلمة له الأسبوع الماضي أمام مجلس الشعب الجدد إن القطاع الأهم هو الزراعة وقد تأثر دوره كثيراً رغم أنه محل دعم كبير.

وأشار إلى أن «أية خطة من دون البية ومهام واضحة، لا يمكن أن تكون نتائجها إيجابية، وعندما لا نلاحظ تطوراً يتناسب مع الدعم الذي تقدمه الدولة للقطاع الزراعي، يمكن حينها متابعة تطور البرامج ومتابعة المقصر والمحاسب».

وشكلت الزراعة نحو 17.6 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي في سوريا قبل اندلاع الحرب الأهلية، المستمرة والتي استنزفت جميع القطاعات، وقد حاولت الحكومات المتعاقبة منذ 2011، تلافي انهيارها بيد أنها فشلت حيث أن الجزء الأكبر من الأراضي الخصبة يقع خارج سيطرة النظام (شرق سوريا)، فيما تضررت باقي المناطق الزراعية نتيجة المعارك المباشرة، ونزوح الآلاف من الفلاحين، فضلاً عن ندرة المواد الفلاحية والأسمدة والآلات نتيجة الحصار الاقتصادي الذي بدأ منذ العام 2012 وازداد حدة مع قانون قيصر.

ويقول خبراء اقتصاد إن التعديلات الحكومية المتكررة لن تستطيع معالجة المشكلة الزراعية التي تواجهها سوريا في غياب الاستقرار وعدم قدرة النظام على وضع يده على المنطقتين الشرقية والشمالية اللتين تضمّان أخصب

وقالت وزارة الخزانة الأميركية في معرض تطرقها لدوافع إدراج ياسر إبراهيم، إن الأخير «قام عبر استخدام شبكاته في جميع أنحاء الشرق الأوسط وخارجه، بإبرام صفقات فاسدة تخرى الأسد، بينما يموت السوريون من نقص الغذاء والدواء».

وطالت الحزمة الجديدة أيضاً، أحد أبرز مسؤولي حزب البعث الحاكم وعضو مجلس الشعب، محمد عمار الساعاتي،



الأسماء المشمولة بالعقوبات

- لونا الشبل: المستشارة الإعلامية للرئيس السوري
- ياسر إبراهيم: مساعد الرئيس السوري
- محمد عمار سعاتي: عضو بارز في حزب البعث
- فادي صقر: قائد قوات الدفاع الوطني
- العميد غياث دلة: قائد اللواء 42 في الفرقة الرابعة
- سامر إسماعيل: قائد فوج «الحيدر» في قوات «النمر»

وقالت وزارة الخزانة الأميركية في معرض تطرقها لدوافع إدراج ياسر إبراهيم، إن الأخير «قام عبر استخدام شبكاته في جميع أنحاء الشرق الأوسط وخارجه، بإبرام صفقات فاسدة تخرى الأسد، بينما يموت السوريون من نقص الغذاء والدواء».

وطالت الحزمة الجديدة أيضاً، أحد أبرز مسؤولي حزب البعث الحاكم وعضو مجلس الشعب، محمد عمار الساعاتي،

المعارضة السياسية السورية رهينة الحسابات التركية

عبد اللطيف أميناً عاماً، إلى جانب اختيار 19 عضواً جديداً للهيئة السياسية. وأثارت انتخابات الهيئة استياء، ووصفها البعض بالشكلية، حيث اقتضت شخصيات تحظى بقر من ثقة الشارع السوري، في مقابل تم اختيار أفراد لهم توجهات ورهانات إقليمية معينة. ولم ترشح الكثير من المعلومات عن فعوى اللقاء، بيد أن كثيرين يرون أن الهدف منه التشاور حول الاجتماع المقبل للجنة الدستورية، والخطوط الحمراء التي لا يجب تجاوزها في ظل ما يمكن أن يمارس من ضغوط على وفد المعارضة سواء من قبل روسيا أو

وكتب جاويش وأغلو على موقع تويتر «لقد أكدنا خلال اللقاء على أن تركيا تولي أهمية وتدعم العملية السياسية التي انطلقت بجهود أقرة». وضم الوفد أنس العبدية رئيس هيئة التفاوض السورية، ونصر الحريري الذي انتُخب رئيساً للهيئة العامة للائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة السورية. وانتخبت الهيئة العامة للائتلاف، في 11 يوليو الماضي، الحريري رئيساً لها خلفاً لأنس العبدية. كما انتخبت كلا من عقاب يحيى، وعبد الحكيم بشار وربا حبوش، كنواب للرئيس، وعبد الباسط

أنقرة - أثار الاجتماع الذي جرى الخميس بين وزير الخارجية التركي مولود جاويش وأغلو ووفد من ائتلاف قوى الثورة والمعارضة السورية، انتقادات واسعة لاسيما في صفوف المناهضين للنظام السوري، الذين اعتبروا أن هذه الغفلة السياسية حادت عن أهدافها الأساسية وأصبحت مجرد أداة في يد تركيا.

ويأتى اللقاء الذي جمع وزير الخارجية التركي بوفد المعارضة السياسية السورية قبيل انطلاق الجولة الثالثة من اجتماعات اللجنة الدستورية المقررة هذا الشهر.

السودان يكافح لتجاوز عقبات السلام بحثاً عن انتصار معنوي

وتسبب تعدد مسارات التفاوض واختلاف أجنحة الحركات المتفاوضة في تأجيل التوقيع على الاتفاق لأكثر من ستة أشهر، وقد يكون الأمر قابلاً للتأجيل مرة أخرى في حال عدم وجود توافق حول ملف الترتيبات الأمنية.

من المتوقع أن يصل رئيس الحكومة عبدالله حمدوك إلى جوبا بعد أيام، إذا أجدت المفاوضات تقدماً في ملف الترتيبات الأمنية، للمشاركة في صياغة بنود الاتفاق.

ويتفق متابعون على أن الرغبة في إنجاز ملف السلام تتوافر بشكل أكبر لدى المكون العسكري بمجلس السيادة، باعتبار أن هذا الملف أصبح مطلباً سودانياً ودولياً.

ويدرك الشق العسكري في السلطة أن الوصول إلى اتفاق مع الجبهة الثورية يشجع باقي الحركات خارجها على الانخراط في مفاوضات جادة للحصول على مكاسب مماثلة.

الترتيبات الأمنية لمسار دارفور، وناقش مسار المنطقتين (جنوب كردفان والنيل الأزرق) القضايا السياسية العالقة مع الحركة الشعبية بقيادة عقار.

وأشار رئيس الجبهة الثورية السودانية الهادي إدريس إلى أن الحركات المتمثلة في مسار دارفور، بما فيها حركة جيش تحرير السودان بقيادة مني أركو مناوي، عملت على توحيد رؤيتها التفاوضية وقدمت ورقة موحدة إلى وفد الخرطوم بشأن الترتيبات الأمنية، وأن المفاوضات تسير بشكل متعاون من الأطراف كافة.

ويتوقع مراقبون إنجاز السلام قريباً بعد أن توافقت جميع المسارات على القضايا السياسية التي تشكل أولوية قصوى لقادة الحركات الساعين للمشاركة في السلطة، وبقية بعض الخلافات، مثل رغبة الحركات في حصول قياداتها على مناصب مهمة داخل الأجهزة الأمنية، والقوات المسلحة، وكيفية الدمج، ودفع تعويضات مادية لعناصر الفصائل المسلحة غير الراغبة في الاتفاق.

وتواجه السلطة السودانية صعوبات عميقة في ملف السلام لا تختلف كثيراً عن باقي الأزمات السياسية والاقتصادية التي تجابهها منذ أن بدأت مهام عملها قبل عام تقريباً.

السلام بالمرّة، لأن كل طرف يحاول الحصول على أكبر مكاسب ممكنة ليبني أمام انصاره منتصراً، متوقفاً أن يعود وفد الحلو إلى المفاوضات مجدداً، الجمعة.

بالتوازي مع تلك الجلسة شهدت جوبا اجتماعات مكثفة الخميس في مسارات مختلفة، وبدت الرغبة في السباق مع الزمن واضحة من الجميع، حيث استمرت المباحثات حول ملف

تسببت في انسحاب الحركة المفاجئ، بينما كانت الأجواء قبل بدء الاجتماع «هادئة ورحبت الحركة باستئناف المفاوضات مجدداً».

وأوضح المصدر ذاته، رفض ذكر اسمه لحساسية موقعه في الجبهة الثورية، أن استمرار مفاوضات الخرطوم مع كل من حركتي عقار والحلو في نفس المكان والتوقيت خلق نوعاً من المنافسة بينهما، والتي لن تكون في صالح ملف



لا استقرار في حضرة السلاح

بهذا الملف منذ أن تولت عملها. وأضاف لـ «العرب» أن الحكومة تبحث عن إنجاز ملف السلام أو إزالة اسم السودان من قائمة الدول الراعية للإرهاب لتحسين علاقتها مع الشارع، وإدراكها الكامل بأن تنفيذ بنود العملية السلمية سيكون أصعب كثيراً من المفاوضات المتعثرة، لأن مشكلة النخب السودانية أنها تنقض وعودها، ويظهر الشيطان في تفاصيل تنفيذ الاتفاق.

وتوالى سفر الوفود السودانية إلى جوبا منذ بداية الشهر الجاري، وبدأت بوصول وزير الدفاع اللواء ياسين إبراهيم، وشارك في اجتماعات الترتيبات الأمنية ونجح في توقيع اتفاق مبدئي مع الحركة الشعبية شمال - جناح مالك عقار قبل أيام، ولحقه وفد آخر برئاسة النائب الأول لرئيس مجلس السيادة الفريق أول حميدتي، بجانب وفد ثالث ضم عدداً من قيادات تحالف قوى الحرية والتغيير.

وأكد مصدر سوداني تواصلت معه «العرب» في جوبا، أن انسحاب حركة الحلو جاء تكتيكياً وليس نهائياً، وغرضه الحصول على مكاسب كبيرة مقارنة بما حققه الجناح الأخر بقيادة مالك عقار. ولم يستعد المصدر وجود ضغوط مارستها أطراف خارجية (لم يسمها)

الخرطوم - أعلنت الحركة الشعبية شمال جناح عبدالعزيز الحلو التي تقاوم الحكومة في ولايتي جنوب كردفان والنيل الأزرق الخميس انسحابها من المفاوضات الجارية مع الحكومة في جوبا، اعتراضاً على ترؤس نائب رئيس مجلس السيادة محمد حمدان دقلو الوفد الحكومي.

جاء ذلك في الوقت الذي كتفت فيه الخرطوم جهودها لتثبيت موعد التوقيع على اتفاق سلام مبدئي مع الجبهة الثورية، أعلنت جنوب السودان حدوثه في 28 أغسطس الجاري.

وتجاهد السلطة السودانية لتحقيق انتصار معنوي تستطلع من خلاله مواجهة الأزمات الداخلية المتفاقمة، ووقف تزايد الغضب الشعبي ضدها، وتخفيف الضغوط الخارجية عليها، متمنية أن تفضي خطوة السلام إلى رفع اسم السودان من اللائحة الأميركية للدول الراعية للإرهاب التي لها انعكاسات مباشرة على الأوضاع الاقتصادية.

أوضح المحلل السياسي الفاتح وديدي أن السلطة الانتقالية بحاجة ماسة إلى إنجاز ملف السلام، وأوضحت على قناعة بأن استهلاك الوقت لن يكون في صالحها، لأن الحركات تتماهى في مطالبها، مستغلة تكبير يدي الحكومة